

Distr.
GENERAL

A/51/912
S/1997/406
12 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون

بنود جدول الأعمال ١٠ و ١١ و ١٩ و ٢٤ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٩ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٥٨ و ٦٠ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٩ و ٧١ و ٧٥ و ٧٨ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٤ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٤٠ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٨ و ١٥٩

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

تقرير مجلس الأمن

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

قانون البحار

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي

فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كويا

المؤتمر العالمي لقناة بنما

الحالة في الشرق الأوسط

تقديم المساعدة في إزالة الألغام

قضية فلسطين

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

الحالة في بوروندي

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا

في التسعينات

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين

الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد

أعضائه والمسائل ذات الصلة

تعزير منظومة الأمم المتحدة

مسألة قبرص

حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار
الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة: تقرير

مؤتمر نزع السلاح

تعديل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو

وفي الفضاء الخارجي و تحت سطح الماء

تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة

للأسلحة النووية ضمانات من استعمال الأسلحة النووية

أو التهديد باستعمالها

نزع السلاح العام الكامل

اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة

يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

توطيد النظام المنشأ بموجب معاهدة حظر الأسلحة

النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

(معاهدة تلاتيلولكو)

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من

جميع نواحي هذه العمليات

المسائل المتصلة بالإعلام

المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٢ هـ من ميثاق الأمم

المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة

بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب

المستعمرة

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

البيئة والتنمية المستدامة

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة

الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين

والأسرة

المراقبة الدولية للمخدرات

النهوض بالمرأة

تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،

والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين

والمسائل الإنسانية

تعزير حقوق الأطفال وحمايتهم

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

حق الشعوب في تقرير المصير

مسائل حقوق الإنسان

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦

جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة

إدارة الموارد البشرية

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات

الأمم المتحدة لحفظ السلام

عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي

تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثامنة

والأربعين

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة
بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد
مسألة وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة
عبر الوطنية
إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه
السياسي والاقتصادي

رسالة مؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة

أتشرف بإحالة الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الوزاري الثاني عشر لحركة بلدان عدم
الانحياز المعقود في نيودلهي يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧ (انظر المرفق).

وأطلب إليكم تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الحادية والخمسين
للجمعية العامة، في إطار بنود جدول الأعمال ١٠ و ١١ و ١٩ و ٢٤ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٣ و
٣٤ و ٣٥ و ٣٩ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٥٨ و ٦٠ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٩ و ٧١ و
٧٥ و ٨٧ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٤ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و
١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٤٠ و ١٤٥ و
١٤٦ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٨ و ١٥٩، وكوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) براكاش شاه

المرفق

الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الثاني عشر
لحركة بلدان عدم الانحياز

المحتويات

الصفحة	
٧	مقدمة
٨	الفصل الأول - القضايا العالمية
٨	ألف - استعراض الحالة الدولية منذ مؤتمر قمة قرطاجنة
١٠	باء - دور حركة عدم الانحياز
١٢	جيم - تعزيز الأمم المتحدة وإعادة تشكيلها وتنشيطها وإرساء الديمقراطية فيها . .
١٦	دال - عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
١٧	هاء - الحالة المالية للأمم المتحدة
١٨	واو - خطة للسلام
١٩	زاي - المنظمات الإقليمية
١٩	حاء - حق تقرير المصير وإنهاء الاستعمار
٢٠	طاء - المرتزقة
٢١	ياء - نزع السلاح والأمن الدولي
٢٦	كاف - المحيط الهندي كم منطقة سلم
٢٦	لام - الإرهاب
٢٨	ميم - القانون الدولي
٢٩	نون - قانون البحار
٣٠	سين - تسوية المنازعات بالوسائل السلمية
٣١	الفصل الثاني - تحليل الحالة الدولية
٣١	ألف - الشرق الأوسط
٣٣	باء - أوروبا
٣٥	جيم - أفريقيا
٤٠	دال - آسيا

المحتويات

<u>الصفحة</u>	
٤٢	هـاء - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٤٥	الفصل الثالث - القضايا الاقتصادية
٤٥	ألف - الحركة والقضايا الاقتصادية الدولية
٤٩	باء - خطة للتنمية
٥٠	جيم - التجارة الدولية والسلع الأساسية
٥٤	دال - التمويل الإنمائي والقضايا النقدية والمالية
٥٧	هـاء - العلم والتكنولوجيا
٥٨	واو - التعاون في مجال التنمية الصناعية
٥٨	زاي - البيئة والتنمية
٦٠	حاء - التعاون فيما بين بلدان الجنوب
٦٤	طاء - الإعلام والاتصال
٦٤	ياء - متابعة المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة
٦٥	كاف - الحالة الحرجة في أفريقيا
٦٧	لام - حالة أقل البلدان نموا
٦٨	ميم - الدول الجزرية الصغيرة النامية
٧٠	الفصل الرابع - القضايا الاجتماعية
٧٠	ألف - التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر
٧١	باء - حقوق الإنسان
٧٤	جيم - المراقبة الدولية للمخدرات
٧٥	دال - النهوض بالمرأة
٧٧	هـاء - حالة الأطفال
٧٨	واو - الشباب
٧٨	زاي - العنصرية والتمييز العنصري
٧٩	حاء - الأعمال الإنسانية
٨٠	طاء - الهجرة الدولية والتنمية

مقدمة

عقد وزراء خارجية البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز مؤتمرهم الوزاري الثاني عشر في نيودلهي (الهند) يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وترد أسماء الدول الأعضاء والمراقبين الذين حضروا المؤتمر ضمن تقرير المقرر العام للمؤتمر. كذلك ترد فيه أسماء الضيوف الذين حضروا الجلسة الافتتاحية والجلسة الختامية. وقد ألقى معالي السيد ه. د. ديفي غودا، رئيس وزراء الهند خطاباً أمام المؤتمر، وعقد المؤتمر دورة استثنائية بشأن فلسطين تحدث أمامها فخامة الرئيس ياسر عرفات.

وناقش الوزراء التطورات السياسية والاقتصادية منذ مؤتمر قمة قرطاجنة، وتوصلوا إلى النتائج والتوصيات والمقررات التالية.

بأي صور أخرى.

٢٦ - ويلزم إسخال مزيد من التحسينات على وظيفة لجنة الجزاءات، وفي هذا السياق رحب الوزراء بالمقترحات التي قدمتها حركة عدم الانحياز في الفريق الفرعي المعني بالجزاءات التابع للفريق العامل

٥٦ - إن البيانات التي تقول إن الأسلحة النووية تظل توفر الأمن للدول الحائزة لأسلحة نووية يمكن أن تسهم في تصعيد الخطر النووي كما أنها تتعارض مع تعهداتها بالوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي. ولا تزال هناك أسلحة نووية بأعداد ضخمة، وفي حالة استعداد للعمل، ومن الضروري تعزيز الأمن في عصر ما بعد الحرب الباردة عن طريق إجراء تخفيضات كبيرة في الأسلحة النووية تمهيدا للقضاء عليها في نهاية المطاف، وطالبوا بسلسلة من التدابير المتفق عليها تشكل جزءا من برنامج نزع السلاح النووي يؤدي إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

- وحثوا الدول الحائزة للأسلحة النووية على الموافقة على بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن صك دولي ملزم قانوناً، يوفر ضمانات غير مشروطة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛

٥٩ - ولاحظ الوزراء مع القلق أنه بالرغم من أن نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية سيبدأ في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧، لم تصدق عليها حتى الآن دولتان معروفا أن لديهما أسلحة كيميائية، وهو ما يهدد طابع العالمية ونزع السلاح الذي تتسم به بالصورة المتوخاة أصلاً، والتي

الاقتصادية للبلدان النامية، وبينما أكد الوزراء أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية تستبعد في ذاتها استخدام الأسلحة البيولوجية، أكدوا من جديد تأييدهم لأن تحظر هذه الاتفاقية صراحة استخدام هذه الأسلحة. وفي هذا الصدد لاحظ الوزراء أن جمهورية إيران الإسلامية قدمت اقتراحاً بتعديل المادة ١ من موضوع الاتفاقية ليشمل حظر استخدام الأسلحة البيولوجية وحثوا على سرعة الرد من جانب الدول الموقعة على الاستفسارات التي قدمها المودعون بشأن هذا الاقتراح.

٦٥ - وتمشيا مع القرارات التي اتخذها مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥، طالب وزراء الدول الأطراف في المعاهدة جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية، بأن تفي بالتزاماتها وبخاصة تلك المتصلة بالمادة السادسة من المعاهدة، وأكدوا أيضا الحاجة إلى ضمان وتيسير ممارسة حق جميع الأطراف غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون أي تمييز، وأنه ينبغي تنفيذ التعهدات لتيسير المشاركة في أكمل تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وفي هذا السياق طالب وزراء الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تشارك اللجان التحضيرية حتى وقت عقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠ وخلالها على الفور في الأعمال الموضوعية من أجل التنفيذ الفعلي للالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة والتعهدات الواردة في وثيقة المبادئ والأهداف في عام ١٩٩٥.

إلى التكنولوجيا والمواد والمعدات والموارد المالية اللازمة لإزالة الألغام، كما أن الوصول إلى التكنولوجيات غير الفتاكة التي يجري تطويرها لأداء الدور الدفاعي المشروع الذي تقوم به الألغام من شأنه أن يولد التأييد لإزالتها، وطالب الوزراء أيضا باستمرار تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الألغام.

٧٩ - ودعا الوزراء مرة أخرى إلى التأييد، من حيث المبدأ، للدعوة إلى تعريف الارهاب لتمييزه عن الكفاح المشروع للشعوب الخاضعة للاستعمار أو السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي من أجل تقرير المصير والتحرر الوطني.

فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بحق الإنسانية وكذلك الجرائم الدولية الأخرى.

٨٦ - وأحاط الوزراء علما بالمناقشات الجارية حول إنشاء محكمة جنائية دولية وأكد على الحاجة إلى كفالة أن تكون هذه المحكمة محايدة ومستقلة عن الأجهزة السياسية التابعة للأمم المتحدة التي لا ينبغي لها أن توجه أعمال المحكمة أو تعوقها أو أن تقوم بدور موازن لهذه المحكمة أو يعلو عنها. وأكدوا على ضرورة أن تستند ولاية المحكمة المقترحة إلى موافقة الدول المعنية، وأكدوا أيضا على أن مبدأ التكامل بين الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية والولاية الوطنية مبدأ رئيسي، وبالتالي فإنه سوف ينعكس في جميع أحكام النظام الأساسي للمحكمة ويراعى فيها.

٩٤ - ربح الوزراء بإنشاء المحكمة الدولية لقانون البحار وأيضا الهيئة المعنية بحدود الجرف القاري ولاحظوا أن السلطة الدولية لقاع البحار تمارس عملها حاليا. وحثوا جميع الدول، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، والتي لم تصدق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاق المتصل بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وأكدوا من جديد أن الاتفاقية والاتفاق يمثلان انجازين هامين

الفصل الثاني: تحليل الحالة الدولية
ألف - الشرق الأوسط

وقررُوا إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة موافقتهم على عقد مثل هذه الدورة الاستثنائية الطارئة.

القانون الإنساني الدولي وكفالة

الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس، والتي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧.

السلطة

والبقاع الغربي المحتل منذ ١٤ آذار/مارس ١٩٧٨؛ وطالبوا إسرائيل بأن تعيد تأكيد تقيدها بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها خلال المفاوضات وأن تستأنف المحادثات على المسار السوري من النقطة التي توقفت فيها. وهم يطالبون باستعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف؛ بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني والقدس عاصمتها.

باء - أوروبا

البوسنة والهرسك

١٠٩ - أدان الوزراء أعمال العدوان والإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي ارتكبت ضد جمهورية البوسنة والهرسك وسكانها. وطالبوا بالتنفيذ التام والشامل لاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك، وأكدوا، في هذا الصدد على أهمية التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والامتثال لقراراتها، وتهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية للاجئين والمشردين، وإنشاء المؤسسات

١١٠ - وأكد الوزراء على ضرورة أن يكفل مجلس الأمن التنفيذ التام لجميع قراراته ومقرراته المتعلقة باليوسنة والهرسك.

الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط

في

بالاقتراح

الهيئة

والهيئة الحكومية الدولية للتنمية.

إلى ٢٨

أن أن

ليبيريا

أفريقيا ورئيس الجماعة

الليبري

الجماعة الاقتصادية الجماعة

وجهته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

الاستئمانسي

بروتوكول لوساكا، وأكدوا استمرار سريان يونيتا لبروتوكول

اتخذتها

المؤرخ

الوضع في منطقة البحيرات الكبرى

الكبرى الكبرى

الحالة بين العراق والكويت

الحالة

وسلامتها الإقليمية

لجنة الصليب الأحمر الدولية

جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

جميع

أفغانستان

١٤٠ - طالب الوزراء جميع الدول باحترام وحدة دولة أفغانستان الإسلامية واستقلالها وسلامتها الإقليمية وسيادتها؛ وكذلك حق الشعب الأفغاني في تقريره مصيره.

١٤١ - وأعربوا عن قلقهم لاستمرار الأعمال العدوانية في دولة أفغانستان الإسلامية وطالبوا جميع الدول بالامتناع التام عن أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان، بما في ذلك تورط عسكريين أجانب وإمداد مختلف الأطراف بالأسلحة.

باتخاذ خطوات فعالة لمواجهة ذلك.

أمم أمم أمم أمم أمم ولتحقيق فعالية مم أمم أمم أمم أمم ولتحقيق فعالية

ومنطقة البحر الكاريبي

ووقف الإرسال

رحب الوزراء باعتماد حكومة بنما عقد مؤتمر عالمي بشأن قناة بنما في مدينة بنما في

بين بلدان أمريكا الوسطى.

المنظمات والمؤسسات الإقليمية. وتقتضي ذلك تعزيز توافر الموارد وديمقراطية صنع القرار في المؤسسات

الثاني

خطة للتنمية خطة للتنمية بخطة خطة خطة

ياء - خطة للتنمية

١٦٨ - وأكد الوزراء من جديد أن أي خطة للتنمية يجب أن تستجيب لاحتياجات البلدان النامية، وطالبوا الجمعية بأن تعتمد الخطة في حينها، وينبغي أن تتيح فرصة لوضع التنمية في مقدمة الخطة الدولية. وينبغي أن يتمثل تنفيذ هذه الخطة في خفض الاختلالات والتناقضات الجوهرية القائمة. ويجب أن تؤدي هذه الخطة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال التنمية، وينبغي أن تكثف التطور الإيجابي للعلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف المتصلة بالمسائل الإنمائية، وأن تتوج أيضا بزيادة دور البلدان النامية في عملية صنع القرار.

جيم - التجارة الدولية والسلع الأساسية

١٧١ - أشار الوزراء إلى أن بلدانهم رحبت، في مجال التجارة، بنتائج جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية في مراكش بوصفهما علامتين بارزتين في اتجاه تحرير التجارة وتعزيز التعددية. ولاحظ الوزراء كذلك أنه في عدد من المجالات الهامة لم تصل النتائج المتفاوض عليها في جولة أوروغواي إلى مستوى توقعات البلدان النامية وأنه لا يزال يتعين عليها تحقيق الزيادات المتوقعة في مستوى الرفاه وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق. وأعربوا عن أسفهم لأن تنفيذ نتائج جولة أوروغواي في مجالات فوائد التصدير إلى البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا لم تكن كافية كما أنها كانت بطيئة. وكان هناك مسعى لتحديد الفرص التجارية للبلدان النامية عن طريق استخدام التدابير الحمائية، ومن بينها تلك التدابير التي اتخذت من جانب واحد ووراء قناع المعايير التقنية أو الشواغل البيئية أو الاجتماعية أو تلك المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٧٢ - وطالب الوزراء بما يلي:

- توسيع عضوية منظمة التجارة العالمية وتسهيل انضمام بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى إلى هذه المنظمة في أقرب وقت ممكن؛
- التنفيذ العاجل لاتفاقات جولة أوروغواي ولا سيما في مجال فوائد الصادرات إلى البلدان النامية، بما في ذلك التخلص السريع والعملي من الحصص التقييدية في ظل الاتفاقية المعنية بالمنسوجات والملبوسات؛
- التنفيذ التام لأحكام اتفاقات جولة أوروغواي التي تنص على منح معاملة تفضيلية للبلدان النامية ودراسة التدابير التي يتعين اتخاذها لتوسيع نطاق هذه الأحكام؛
- ضرورة تحسين أسلوب عمل أسواق السلع الأساسية الدولية عن طريق نظام كفاء وواضح ومستقر وملأ للأسعار. وطالبوا أيضا بالدعم الدولي لجهود البلدان النامية من أجل تحديث وتنويع أنشطتها في مجال السلع الأساسية لزيادة عائداتها الخارجية وتحسين قدراتها التنافسية في مواجهة الحالة السائدة لعدم استقرار الأسعار والتدهور العام في مجال التبادل التجاري؛

- الامتناع عن تحميل جدول أعمال منظمة التجارة العالمية بقضايا خارجية ليست لها صلة مباشرة بالتجارة والتي تعيد ترتيب أولويات جدول أعمال المنظمة. وينبغي أن يؤدي اختيار قضايا جديدة والطريقة التي توضع بها القواعد في المنظمة إلى إدماج البعد الإنمائي بالكامل وألا تؤثر تأثيراً ضاراً على الميزة النسبية للبلدان النامية والميزة التنافسية لشركاتها المشاركة في التجارة العالمية؛
- ضمان وضع ترتيبات خاصة في أسواق الصادرات بالنسبة للمنتجات ذات الأهمية الاستراتيجية للبلدان النامية لا سيما البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة؛
- مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة والتصدي للصعوبات التي تواجهها في الأسواق الرئيسية مثل الحدود التعريفية القصوى وتقلص الأفضليات وتساعد التعريفية الجمركية وإساءة استخدام التدابير المضادة للإغراق والرسوم الجمركية الموازية؛
- زيادة فرص الوصول إلى الأسواق أمام صادرات البلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بقطاعات ومجالات التجارة في البضائع والخدمات حيث تتمتع بميزة نسبية؛
- قيام البلدان المتقدمة بتوفير فرص وصول حرة وتفضيلية للأسواق للبلدان النامية من خلال تحسين وتعزيز نظام الأفضليات المعمم وغيره من الأنظمة التفضيلية ومد نطاقها لتشمل مجالات وقطاعات جديدة في منظمة التجارة العالمية؛
- اتخاذ إجراءات لمضاعفة فرص البلدان الأفريقية إلى أقصى حد والتقليل إلى أوفي حد ممكن من الصعوبات التي تواجهها في التكيف مع التغييرات التي أدخلت جولة أوروغواي وينبغي أن يطبق بفعالية القرار المتخذ بشأن تدابير مواجهة الآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح؛
- زيادة الحركة الحرة لجميع عوامل الإنتاج، بما في ذلك حركة الموارد البشرية؛

- ضمان أن يعبر النظام التجاري الدولي تعبيراً كاملاً عن المنظور الإنمائي من حيث المجالات المختارة لوضع القواعد وذلك من حيث توازن الحقوق والالتزامات والمنافع الناتجة عنها؛

- قيام الأونكتاد بإجراء تحليل مستمر، ومنتظم لاتفاقات جولة أوروغواي. وحثوا، في هذا الصدد، على إجراء تحليل لأثر الاتفاقات القائمة ودراسة المغزى الإنمائي للاتفاقات المقترحة؛

- أن تجري البلدان النامية مشاورات وثيقة عند صياغة مواقفها بشأن القضايا التي ستعالجها منظمة التجارة العالمية. وحثوا، في هذا الصدد، البلدان النامية، على أن تعمل معاً لوضع برنامج تطلعي للمفاوضات التجارية في المستقبل يشمل القضايا موضع اهتمام البلدان النامية وبالتالي يمكنها من أخذ زمام المبادرة في أية جولة مفاوضات تجري في المستقبل.

١٧٣ - وأدان الوزراء إصرار دول معينة على تكثيف التدابير القسرية من جانب واحد وتطبيق تشريعات داخلية لها آثار خارجية على البلدان النامية، كإجراءات تشمل فرض الحصار والحظر وتجميد الأصول لغرض منع هذه البلدان من ممارسة حقها في أن تقرر بكامل إرادتها نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأن تتوسع بحرية في تجارتها الدولية، وأكدوا أن هذه التدابير تتعارض مع القانون الدولي، والنظام الدولي لحرية التجارة، وطالبوا وقف هذه التدابير على الفور. وأيدوا أيضاً قرار الجمعية العامة ٢٢/٥١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وطالبوا جميع الدول بعدم الاعتراف بالتشريعات التي اعتمدتها دول معينة وهي التشريعات التي تتجاوز أراضيها لغرض فرض جزاءات على الأفراد والشركات في بلدان ثالثة.

١٧٤ - ولاحظ الوزراء أن الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال التعاون الاقتصادي تتزايد يوماً بعد يوم. واتفقوا على أن هذه الترتيبات يمكن أن تسهم بصورة كبيرة في تطوير الاقتصاد العالمي ونموه وفي جملة أمور عن طريق تعزيز وتحرير التجارة والاستثمار وعمليات نقل التكنولوجيا بين بلدان حركة عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى. وإن لاحظ الوزراء أهمية نظام التجارة المتعدد الأطراف، أعربوا عن تقديرهم للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعزيز التجارة

فيما بين الأقاليم داخل المنطقة. ومن جهة أخرى، حذروا من الترتيبات الإقليمية التي تنشئ حواجز جديدة.

١٧٥ - أشاد الوزراء بالخطوات التي اتخذت لإنشاء منطقة تجارية حرة في جنوب آسيا، ومنطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ومنطقة التجارة الحرة لبلدان أمريكا اللاتينية، وخطة العمل لإنشاء منطقة تجارة حرة عربية، والأنشطة التي تضطلع بها منظمة التعاون الاقتصادي، ومجلس التعاون الخليجي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والمركز الاقتصادي لشرق آسيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لأفريقيا الوسطى، والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، والاتحاد النقدي لغرب أفريقيا والمجتمع الكاريبي، وحلف الانديز، ورابطة التكامل لدول أمريكا الوسطى، ورابطة دول الكاريبي، ونظام التكامل لأمريكا الوسطى لترويج التجارة فيما بين الأقاليم. ولاحظا مع الارتياح إنشاء اتحاد المغرب العربي ورابطة البلدان المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي والتي تسعى إلى تعزيز التعاون الإقليمي، وفي هذا الصدد، أحاطوا علما بالجهود الإيجابية التي تبذلها بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في إطار ترتيبات التجارة التفضيلية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

١٧٦ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم للنتائج التي تحققت في الأونكتاد التاسع المنعقد في ميدرايد بجنوب أفريقيا، وكذلك التنسيق الفعال والمواقف التي اتخذتها الحركة في هذه الدورة، وأكدوا على ضرورة تعزيز البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وشددوا على موقف الأونكتاد بوصفه المنظمة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي يمكنها أن تبحث قضايا التجارة والتنمية والقضايا المتصلة بهما بطريقة متكاملة. وأكدوا من جديد أهمية دور الأونكتاد في تحقيق توافق للآراء، وهو الدور الذي تم الاعتراف به في الأونكتاد التاسع. وفي سياق إصلاح الأمم المتحدة، يصبح من الضرورة الحفاظ على ولاية الأونكتاد ودوره في تعزيز التنمية. ورحبوا باعتماد برنامج عمل مفصل للأونكتاد للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ في مجال التجارة في السلع والخدمات، والاستثمار، وتنمية المشاريع، والتكنولوجيا، والتمويل. وطالبوا الأونكتاد بأن يواصل تقديم الدعم للبلدان النامية مع إيلاء اهتمام خاص بالبلدان الأفريقية ولا سيما بأقل البلدان نموا بغية تسهيل مشاركتها في الاقتصاد العالمي على قدم المساواة. وفي هذا السياق، طالبوا المجتمع الدولي بأن يسهم بسخاء في الصندوق الاستثماري لأقل البلدان نموا.

١٧٧ - وأكد الوزراء أهمية العمل التحليلي والبحث السياسي الذي أجراه الأونكتاد لتيسير البحث المتكامل للقضايا المتعلقة بالتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والخدمات والتنمية. ورحبوا بالقرار الذي اتخذ في الاجتماع الوزاري الأخير لمنظمة التجارة العالمية المعقود في سنغافورة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ بالاستفادة من الأعمال التي تمت في الأونكتاد في مجالي الاستثمار والتجارة عند إجراء أي بحث حول هذه المسألة. وطالبوا الأونكتاد باستيفاء الولاية الممنوحة له وهي تحديد وتحليل الآثار المترتبة على التنمية من القضايا المتصلة باحتمال إنشاء إطار متعدد الأطراف للاستثمار، مع مراعاة مصالح البلدان النامية بصورة كاملة.

١٧٨ - وإن اعترف الوزراء بدور الأونكتاد، بوصفه المحفل الرئيسي للجمعية العامة للأمم المتحدة، المسؤول عن المعالجة المتكاملة لقضايا التنمية والقضايا ذات الصلة، في مجالي التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، فقد رأوا أن الدورة العاشرة للأونكتاد، والتي ستعقد في بانكوك، تايلند عام ٢٠٠٠، من شأنها أن تتيح فرصة طيبة لدعم المشاركة العالمية لصالح التعاون الاقتصادي في الألفية القادمة. ولاحظوا أيضا وجود احتمال بأن تعقد هذه الدورة على مستوى القمة.

١٧٩ - وأسهم قطاع السلع الأساسية بصورة كبيرة في التنمية الوطنية في تحديد التبادل التجاري بين البلدان النامية. وأعرب الوزراء عن قلقهم لتدهور الأسعار والفوضى في بعض أسواق السلع الأساسية. وأكد الوزراء أهمية تنويع الأسعار في الأسواق وتعزيزها وتحسينها وتطوير بعض السلع الأساسية، وطالبوا المجتمع الدولي بدعم جهود البلدان النامية لتحسين عمليات تجهيز السلع الأساسية وتسويقها وتوزيعها ونقلها. ولاحظوا مساهمة الصندوق المشترك للسلع الأساسية في تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه عن طريق البرامج التي يضطلع بها.

دال - التمويل الإنمائي والقضايا النقدية والمالية

١٨٠ - أعرب الوزراء عن قلقهم للانخفاض الحاد في توافر التمويل الميسر لأغراض التنمية. فالمعونات المقدمة من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، كنسبة مئوية من ناتجها القومي الإجمالي قد انخفضت إلى أدنى مستوياتها منذ أن اعتمدت الأمم المتحدة نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كرقم مستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية في عام ١٩٧٠. وأعربوا عن أسفهم لأن المناقشات الجارية بشأن التنمية بدأت تحيد بشكل متزايد عن أبعادها

الخارجية. وأكدوا أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا في بيئة اقتصادية دولية مؤيدة تتحمل فيها البلدان الصناعية الرئيسية مسؤولية خاصة. وطالبوا البلدان الصناعية بتنسيق استراتيجية للتوسع الاقتصادي من أجل زيادة الطلب، والاسراع بالنمو العالمي والعمل على استقراره، والقيام بتسويات سياسية هامة، وتشجيع التدفق المستمر والكبير للمساعدات الإنمائية الرسمية. وأكد الوزراء أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يدعم ويكمل التمويل الميسر، وهو مطلب رئيسي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية. ولاحظ الوزراء أن معظم البلدان النامية ليست في وضع يتيح لها اجتذاب القدر الكافي من الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم فإنها ما زالت تعتمد إلى حد كبير على المعونة الإنمائية الرسمية لدعم مقاصدها الإنمائية.

١٨١ - وأكد الوزراء على الحاجة إلى إصلاح مؤسسات بريتون وودز لتمكينها من تقديم مساهمة رئيسية في تحقيق الاستقرار المالي على الصعيد الدولي وتدفق رؤوس الأموال باتجاه البلدان النامية والمساعدة في هذا الصدد على استحداث آليات لتلافي المخاطر. ومن جهة أخرى، ازدادت احتياجات البلدان النامية من التمويل الميسر من جميع المصادر ولم تتناقص، ويلزم تلبية احتياجاتها على النحو الكافي، لا سيما للاستثمار في الهياكل الأساسية ومجالات الأولوية الأخرى، وتعزيز الجدارة الائتمانية للبلدان النامية، ودعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والقضاء على الفقر وإتاحة الفرصة للإدارة الملائمة لديونها وزيادة الموارد المالية ليتسنى تحقيق النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة.

١٨٢ - وشددوا على الحاجة الملحة للوصول إلى نتيجة مرضية في الاستعراض العام الحادي عشر لحصص حقوق السحب الخاصة من أجل تلبية احتياجات البلدان النامية من السيولة وإعطاء دفعة للنمو العالمي. وأعرب الوزراء عن ارتياحهم للتغذية الحادية عشرة للمساعدة الإنمائية الدولية، وشددوا على ضرورة الحفاظ على المستوى الحالي على الأقل، كما حدث خلال فترة التغذية العاشرة.

١٨٣ - وأكد الوزراء على أهمية مرفق التسوية الهيكلية المعززة كمصدر للتمويل التسهلي للبلدان الفقيرة. وأبرزوا الحاجة إلى وضع مرفق التسوية الهيكلية المعززة على أساس التمويل الذاتي، عن طريق مساهمات كبيرة من البلدان الصناعية، تستكمل ببيع كمية محدودة من الذهب إذا اقتضى الأمر، دون المساس بإنتاج الذهب في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى.

١٨٤ - وأشار الوزراء إلى القرار الذي اتخذ في مؤتمر قمة قرطاجنة وأعلنوا أنه عندما يتم الاتفاق على برامج التكيف الهيكلي، ينبغي تمويلها بالكامل، وينبغي أن تشمل أهداف التنمية الاجتماعية، ولا سيما القضاء على الفقر وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة، وتعزيز التكامل الاجتماعي.

١٨٥ - وأكد الوزراء على أن تصاعد المديونية الخارجية ما زالت تعرقل بشدة الجهود الإنمائية لنسبة كبيرة من البلدان النامية. وأعربوا عن أسفهم للظاهرة السلبية التي تتمثل في النقل العكسي الصافي للتدفقات من اقتصادات البلدان النامية إلى اقتصادات البلدان المتقدمة. وعلى الرغم من الاستراتيجيات العديدة، فإنه ما زالت البلدان النامية غير قادرة على إيجاد حل نهائي. وبالتالي فقد أوصوا بأهمية الأخذ بنهج "المرّة الواحدة" الذي من شأنه أن يقلل من أعباء وخدمة الدين الكلي إلى المستويات اللازمة لاستعادة التنمية عن طريق قيام مجموعات الدائنين الرئيسيين، بما فيهم الدائنين متعددي الأطراف في البلدان المتقدمة بإجراء تخفيض معقول في جميع فئات الدين، وقد يشمل ذلك اتباع نهج متكامل بالنسبة لجميع أنواع المديونية، بما في ذلك المديونيات المتعددة الأطراف أو الثنائية أو التجارية والذي يمكن أن يساعد على تحقيق حل شامل وفعال ومتكافئ ودائم وإنمائي المنحى لمشكلة الدين وخدمة الدين. ودعوا إلى تنفيذ تدابير جسورة لالغاء الديون بالنسبة للبلدان الفقيرة المدينة بشدة. وشددوا كذلك على أن أي حل ينبغي أن يكون غير تمييزي ويتسم بالشفافية، ويجب أن يؤدي نقل صاف لموارد جديدة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. وأكد الوزراء على ضرورة أن يتم تقدير المساهمة المقدمة من البلدان المتقدمة على أساس ما تقدمه من موارد إضافية لتلافي تحويل أموال التنمية الشحيحة لتخفيف عبء الدين.

١٨٦ - ورحب الوزراء، في هذا الصدد، بالمبادرة التي قدمتها المؤسسات المالية الدولية بمساعدة البلدان الفقيرة المدينة بشدة في سعيها لإيجاد حل لمشاكل ديونها، وشددوا على الحاجة إلى التنفيذ السريع والكامل وأكدوا أيضا على وجود عدد من العناصر التي يلزم دعمها. والمطلوب حث البلدان المتقدمة على النظر في جعل فترة التكيف قصيرة مع ما يتماشى من حرج الحالة في البلدان المعنية الفقيرة بشدة وكذلك أيضا مدى استحقاق عدد آخر من تلك البلدان لتخفيف عبء الدين. وعلاوة على ذلك، فإنه في الوقت الذي رحب فيه الوزراء بقرار نادي باريس، فإنهم أعربوا عن اعتقادهم بأنه كان يمكن أن يكون تخفيض الديون أكثر موضوعية فيما لو نظر نادي باريس في تخفيض الديون بنسبة ٩٠ في المائة على نحو ما اقترحه مؤخرا وزراء مجموعة الـ ٢٤. وأشار الوزراء أيضا إلى أنه من المهم ألا يتم طرح مشروعية جديدة.

١٨٧ - وأشار الوزراء إلى مصادقة رؤساء الدول أو الحكومات خلال مؤتمر قمة قرطاجنة على فكرة إنشاء فريق وزاري بمشاركة وزراء من البلدان النامية بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان المتقدمة لإجراء استعراض مشترك لعملية النظام النقدي والمالي الدولي وصياغة توصيات بهدف إصلاحه. وينبغي أن يكون الإصلاح موجهاً، في جملة أمور، نحو دعم احتياجات البلدان النامية، مع إيلاء اهتمام لاحتياجات أقل البلدان نمواً، وينبغي أن يدعم زيادة التفاعل مع منظومة الأمم المتحدة. وأيدوا أيضاً المبادرة التي تدعو إلى عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية لمعالجة قضيتي تدفقات رأس المال وتعبئة الموارد.

هاء - العلم والتكنولوجيا

١٨٨ - أوضح الوزراء أن تقدم البلدان النامية يعتمد على إمكانية الحصول على التكنولوجيا وعلى قدراتها المحلية على تطويرها، وعلقوا أهمية خاصة على التكنولوجيات السليمة والمأمونة بيئياً، وعلى التكنولوجيا الحيوية، وأعربوا عن قلقهم للتدابير التي تهدف إلى عرقلة نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وذلك لأهداف سياسية. وأعلنوا أن الضوابط التي تفرضها البلدان ذات المستوى الصناعي الرفيع على تصدير التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج وأنواع أخرى من التكنولوجيا الحساسة، ينبغي ألا تستخدم لمنع وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيا لأغراض إنمائية سليمة.

١٨٩ - ورحب الوزراء مع الارتياح بقيام مركز العلم والتكنولوجيا لبلدان عدم الانحياز بتنفيذ برنامج موسع للتعاون. غير أنهم أكدوا أن المركز يحتاج إلى مستوى كاف من الالتزامات والمساهمات المالية حتى يتمكن من خدمة الحركة بصورة فعالة. ودعو جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى إلى الانضمام للنظام الأساسي للمركز وتعزيز المركز مالياً.

١٩٠ - وأحاط الوزراء علماً باحتماح الخبراء المعني بالعلم والتكنولوجيا لبلدان عدم الانحياز المعقود في قرطاجنة في الفترة من ٧ إلى ١٩ آذار/مارس ١٩٩٧، ووافقوا على خطة التعاون في سياق العلم والتكنولوجيا في مجال التنوع الحيوي التي اعتمدها اجتماع الخبراء.

واو - التعاون في مجال التنمية الصناعية

١٩١ - أشار الوزراء إلى الإعلان المتعلق بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الذي اعتمد في مؤتمر القمة الحادي عشر للحركة، وأكدوا أهمية اليونيدو وصلاحيتها، وأبرزوا دورها في مجال التنمية الصناعية. ورحبوا بعملية الإصلاح التي قامت بها اليونيدو بنجاح لزيادة فعاليتها كمحفّل لدعم وتنشيط التعاون الصناعي ولتقديم الخدمات التقنية المتخصصة، وأكدوا من جديد التزامهم بدعم وتعزيز اليونيدو لتمكينها من ممارسة ولايتها بصورة كاملة. وطالب الوزراء جميع الدول الأعضاء في اليونيدو، ولا سيما البلدان الصناعية، أن تجدد التزامها بالتعاون في مجال التنمية الصناعية، وبجعل يونيدو أكثر قوة وقدرة على البقاء وذلك بروح من المشاركة العالمية وتبادل المنافع، وحثوا بعض البلدان المتقدمة النمو على إعادة النظر في إعلانها الانسحاب من اليونيدو. وأكدوا على الحاجة إلى تأمين مستقبل اليونيدو كوكالة متخصصة حيوية لتعزيز التنمية الصناعية في البلدان النامية في إطار نظام التعاون المتعدد الأطراف.

زاي - البيئة والتنمية

١٩٢ - أشار الوزراء إلى روح الشراكة والتعاون التي ظهرت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢. ولاحظوا مع الارتياح الأهمية التي توليها بلدان حركة عدم الانحياز لقضية التنمية. وأبرز الوزراء الاجراءات الفعالة التي قامت بها بلدان عدم الانحياز لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في ظل ظروف دولية بالغة الصعوبة وغير مواتية. ولاحظوا التطور المطرد لقوانين البيئة في العديد من بلدان عدم الانحياز، ولاحظ الوزراء أنه بينما ترتبط المشاكل البيئية للبلدان المتقدمة بأنماط غير ثابتة للاستهلاك والانتاج، فإن تلك المشاكل التي تواجهها البلدان النامية تنتج إلى حد كبير عن الفقر والتخلف وعن قصورها التقني والمالي. وأكدوا أن الأولوية الحاسمة بالنسبة للبلدان النامية تتمثل في القضاء على الفقر، وأنه لهذا يجب أن ينظر إلى التنمية المستدامة في إطار النمو الاقتصادي المستمر، على أن يكون القضاء على الفقر هدفها الأول.

١٩٣ - ولاحظ الوزراء بقلق بالغ أنه بعد خمس سنوات من انعقاد مؤتمر قمة الأرض حيث ما يلي:

- لم تتوافر الموارد الجديدة والإضافية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛
 - لم تتبلور عمليات نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والدراية التقنية بشروط تساهلية وتفضيلية؛
 - لم تحظ مقتضيات المفهوم المحوري بشأن "مسؤوليات مشتركة ولكن متباينة" بالاهتمام الملائم ولم تلق التزاما عمليات من جانب البلدان الصناعية المتقدمة؛
 - إن عدم تحقيق توازن بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية وحفظ الموارد اللازمة للتنمية وإدارتها، مع زيادة التركيز على حماية البيئة، قد أدى إلى تقويض التنمية التي هي حجر الزاوية في جدول أعمال القرن ٢١.
- ١٩٤ - ولهذا طالب الوزراء بسرعة تنفيذ الالتزامات والتوصيات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وأكدوا ضرورة قيام بلدان عدم الانحياز بإعداد مواقف منسقة للحركة، والتعبير عنها بصورة فعالة خلال الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة المعنية باستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي أن تجري هذه الدورة تقييما للتقدم المحرز منذ عام ١٩٩٢. وتحلل أسباب الفشل في تنفيذ الالتزامات الدولية التي تم التعهد بها، وتحدد التدابير التي يلزم اتخاذها للإسراع في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بالكامل، دون إعادة فتح قضايا تم الاتفاق بشأنها في ريو دي جانيرو.
- ١٩٥ - وأكد الوزراء دعمهم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه المحفل الذي يتناول، بطريقة متكاملة، معالجة قضايا البيئة، ويقع ضمن ولايته بناء توافق في الآراء بشأن القضايا الجديدة والناشئة في مجالات البيئة، وله دوره في التنسيق والتحليل.
- ١٩٦ - واعترف الوزراء بقضية المياه في العالم التي تتسم بالحرع وبأهميتها الاستراتيجية للإنسانية. ورحبوا، في هذا الصدد، بإعلان مراكش، الذي اعتمده المنتدى العالمي الأول المعني بالمياه المنعقد يومي ٢٠ و ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧ في المغرب، وأوصوا بدراسة تحويل هذا المنتدى إلى مؤسسة دائمة من أجل تنسيق التعاون الدولي وتعزيز نقل التكنولوجيا في هذا المجال.

ورحب الوزراء، في هذا السياق، بالنداء الذي وجهه جلالة ملك المغرب لإنشاء صندوق دولي لمكافحة تلوث المياه وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

١٩٧ - وأكد وزراء بلدان عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي واستخداماته المستدامة أهمية بروتوكول السلامة البيولوجية في المفاوضات، والحاجة إلى تقديم مساعدات مالية وتقنية إلى البلدان النامية والمساعدة في بناء قدرتها المؤسسية لتمكين من إدارة احتياجاتها وقدرتها بصورة رشيدة فيما يتعلق بعامل السلامة في التكنولوجيا البيولوجية.

١٩٨ - وطالب الوزراء بتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج المستوطنات البشرية (الموئل) وكفالة تخصيص موارد مالية كافية لتنفيذ ولايتهما. وحثوا كذلك على الاستفادة التامة من مرافق هاتين الوكالتين في الاجتماعات التي تعقد بشأن البيئة والمستوطنات البشرية.

١٩٩ - وأعرب الوزراء عن قلقهم لأن البلدان المتقدمة النمو تلجأ إما بصورة مباشرة أو من خلال المؤسسات الدولية، إلى الذرائع البيئية لزيادة العقوبات أمام التجار، والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان النامية، وفرض مشروطيات على المساعدة الرسمية وتمويل التنمية، في حين ما زالت أنماطها الإنتاجية والاستهلاكية لا تكف عن التأثير بشكل ضار على البيئة. وأكدوا أن اعتماد تدابير تستند إلى هذه الذرائع لا يسهم بصورة إيجابية بأي حال من الأحوال في حفظ البيئة.

٢٠٠ - وحث الوزراء المجتمع الدولي على أن يكفل التنفيذ التام والفعال لاتفاقية مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الحاد و/أو التصحر، لا سيما في أفريقيا، وبخاصة عن طريق توفير موارد مالية جديدة وإضافية.

حاء - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٠١ - أكد الوزراء أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يعد آلية جوهرية لتنشيط النمو الاقتصادي المتسارع والتنمية والاعتماد على الذات، إذ يعطي دينامية أكبر للاقتصاد العالمي ويساعد على إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية. وشددوا على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي تنشيطه من خلال اقتسام الخبرات الإنمائية ونقل التكنولوجيا واستغلال الطاقات الكامنة وعناصر التكامل بين بلدان عدم الانحياز وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتعاون الاقتصادي فيما

بينها. ولاحظوا التطور الكبير للطاقت في الجنوب، والذي ينبغي أن يعطي دفعة كبيرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولاحظ الوزراء برامج التعاون الثنائية التي تعمل على تنشيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتي استهلها العديد من بلدان عدم الانحياز؛ وطالبوا بتوسيع مثل هذه البرامج مع أقل البلدان النمو. وأعلنوا في الوقت نفسه عن اقتناعهم بضرورة استكشاف النهج التطورية الثلاثية بصورة مكثفة. ورأى الوزراء أنه ينبغي إعادة تنشيط المؤسسات والآليات التي انشئت في سياق برامج العمل المعنية بالتعاون الاقتصادي التابعة لحركة عدم الانحياز.

٢٠٢ - وأكد الوزراء على أنه ينبغي أن يتم الاستغلال الكامل للفرص التي يتيحها النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية في تنشيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وطالبوا بزيادة تعزيز هذا النظام. وطالب الوزراء جميع البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز بالانضمام إلى هذا النظام والاسهام في جعله آلية مستقلة وقوية لتحرير وتنشيط التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي البدء في الجولة الثالثة لهذا النظام لكي تحقق توسعا إيجابيا في التجارة والاستثمار داخل بلدان الجنوب.

٢٠٣ - ولاحظ الوزراء النتيجة الإيجابية للمؤتمر المعني بالتجارة والاستثمار والتمويل لبلدان الجنوب، المعقود في كوستاريكا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، بما في ذلك خطة عمل سان خوزيه.

٢٠٤ - كما أحاطوا علما بالدور الهام والإيجابي الذي قامت به لجنة التنسيق المشتركة التابعة لحركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧، خلال السنوات القليلة الماضية لدعم المواقف المشتركة للبلدان النامية تجاه القضايا العالمية المختلفة.

٢٠٥ - وأكد الوزراء من جديد الالتزام بتنسيق جهودهم من أجل تحقيق مزيد من التماسك وزيادة تعزيز التضامن وتشجيع التفاعل فيما بين البلدان النامية. وفي هذا السياق لاحظ الوزراء أن مجالات كثيرة من برنامج عمل الحركة للتعاون الاقتصادي تتداخل مع مجالات برنامج عمل كاركاس لمجموعة ال ٧٧، وحثوا أيضا القدرة المحدودة لبلدان عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ لتقديم الدعم المالي من أجل تنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإذ وضعوا في اعتبارهم التفويض الممنوح للجنة التنسيق المشتركة التي كان الغرض من إنشائها تحقيق الاتساق بين برنامج عمل الحركة

وبرنامج عمل كاركاس لمجموعة الـ ٧٧، فقد أصدروا توجيهاتهم إلى لجنة التنسيق المشتركة لتقديم التوصيات الملائمة إلى مؤتمر القمة القادم للحركة من خلال مكتب التنسيق.

٢٠٦ - وأكد الوزراء من جديد أهمية الإرادة السياسية التي يجب أن تكون العامل المحرك لجميع مجالات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأيدوا في هذا الصدد التوصية الواردة في إعلان سان حوزيه بشأن عقد مؤتمر قمة لبلدان الجنوب. وأدوا أنه ينبغي بحث اقتراح عقد مؤتمر قمة الجنوب على أساس الأولوية.

٢٠٧ - واعترف الوزراء بأن الامكانيات الكاملة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لم تتحقق بعد، ولهذا التزموا بتعزيز وتوسيع الجهود الحالية وإيجاد أشكال وأوليات جديدة وملموسة للتعاون، بما في ذلك مشاريع تقوم بها مجموعات من البلدان النامية، ووضع أساليب واقعية وعملية لتنفيذها.

٢٠٨ - وطالب الوزراء بما يلي:

- عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- تنشيط وتعزيز برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتشجيع التبادل المنتظم للمعلومات والخبرات الإنمائية بين بلدان حركة الانحياز؛
- تعزيز برامج التعاون التقني في سياق وكالات منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة النتائج الإيجابية لمنظمة الأغذية والزراعة؛
- التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية لأغراض النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية؛
- التوسع في المنح الدراسية والزمالات وبرامج تبادل الطلبة وبرامج التدريب التقني القصيرة الأجل وإنشاء مراكز للخبرة الرفيعة في بلدان عدم الانحياز؛

- تعزيز وتسهيل وتشجيع أنشطة جميع القطاعات الاقتصادية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
 - تعاون البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية لتنشيط وتسهيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
 - تحقيق مزيد من التفاعل فيما بين المصارف المركزية ووزارات المالية والمؤسسات المالية في الدول الأعضاء لتشجيع التجارة وأنشطة التعاون الأخرى فيما بين بلدان الجنوب؛
 - منح أفضليات خاصة وإضافية لأقل البلدان نموا خلال الجولة القادمة للنظام الشامل للأفضليات التجارية على المستوى الوزاري لضمان تعزيز قدرتها التنافسية وفرص وصولها إلى الأسواق؛
 - تشجيع تدفقات الاستثمار المباشر فيما بين البلدان النامية عن طريق ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف تقوم على شروط مواتية وتنافسية، تؤدي بدورها إلى فتح أسواق أكبر على المستويات الثنائية والإقليمية ودون الإقليمية والأقاليمية؛
 - خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية فيما بين بلدان الحركة؛
 - التعاون والتكامل الإقليميان ودون الإقليميين بوصفهما جانبا هاما من جوانب تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- ٢٠٩ - ورحب الوزراء بأن كثيرا من بلدان الجنوب أصبحت تتمتع بدينامية اقتصادية وتكنولوجية واكتسبت قدرات عالمية جديدة في مجالات الصناعة والزراعة والبنية الأساسية والخدمات. وقد أتاح هذا فرصا لم يسبق لها مثيل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب استنادا إلى هذه الطاقات الجديدة وعناصر التكامل ومن خلال التعاون الإقليمي المكثف وتوسيع التجارة والمشاريع المشتركة والتعاون التقني ونقل التكنولوجيا والخبرات والمهارات.

٢١٠ - ولاحظ الوزراء مع الارتياح التقدم المحرز في إنشاء مركز التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب في اندونيسيا بالتعاون مع بروني دار السلام. وأكدوا أهمية المركز باعتباره أحد الوسائل الحيوية والفعالة لتنشيط التعاون والتعجيل به في البلدان النامية وباعتباره جزءا لا يتجزأ من سعي الحركة من أجل زيادة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ودعا الوزراء كلا من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وكذلك المنظمات والمؤسسات الدولية إلى المشاركة في تعزيز المركز.

٢١١ - ورحب الوزراء بقرار عقد مؤتمر لوزراء الثقافة لبلدان عدم الانحياز في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وفقا لما دعا إليه المؤتمر الحادي عشر لرؤساء الدول أو الحكومات، من أجل زيادة تعزيز التعاون في مجال الثقافة فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى.

طاء - الإعلام والاتصال

٢١٢ - رحب الوزراء بنتائج المؤتمر الخامس لوزراء إعلام بلدان عدم الانحياز المعقد في أبوجا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، والذي وافق على ضرورة قيام بلدان عدم الانحياز بجهود بحثية مكثفة لتطوير تكنولوجيا الاتصال والتعاون الأقاليمي وفيما بين الأقاليم عن طريق آليات حركة عدم الانحياز تحقيقا لهذه الغاية، كوسيلة لمعالجة أوجه الاختلال وعدم المساواة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية في مجال الإعلام والاتصال. وأكد الوزراء في هذا السياق على أهمية زيادة تعزيز أعمال وشبكات مجمع وكالات الأنباء لبلدان عدم الانحياز وهيئات الإذاعة لبلدان عدم الانحياز.

٢١٣ - وأعرب الوزراء عن قلقهم بسبب تزايد اللجوء إلى التشهير وتشويه المعلومات من جانب وسائط الاتصال الجماهيري التابعة للبلدان المتقدمة النمو مثل إذاعة آسيا الحرة، الذي أنشئ في عام ١٩٩٦، وإذاعة مارتي لزعة استقرار حكومات البلدان النامية وطالبوا بالوقف الفوري لمثل هذه الأعمال.

ياء - متابعة المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة

٢١٤ - أعرب الوزراء عن ارتياحهم لنتيجة مؤتمر القمة العالمي للأغذية والمؤتمر الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل)، ولا سيما الأمور المتعلقة بالتعاون الدولي. وأعربوا عن استعدادهم

للعمل بصورة بناءة من أجل ايجاد التزام سياسي ثابت للتنفيذ الكامل لبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية وجدول أعمال المؤتمر الثاني للموئل. وأشار الوزراء إلى أن الحق في الأغذية يعد من حقوق الإنسان الأساسية وأن تأكيده يعتبر واجبا أخلاقيا للمجتمع الدولي. ولهذا أعلنوا عن رفضهم القاطع لاستخدام الأغذية كأداة للضغط الاقتصادي أو السياسي ورأوا من الضروري أيضا إجراء دراسات عن أثر النظام التجاري الجديد المتعدد الأطراف على إمدادات الأغذية وعواقبه المحتملة على الأمن الغذائي ولا سيما في البلدان المستوردة الصافية للأغذية.

٢١٥ - وطالب الوزراء بالعمل العاجل والفوري لايجاد الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي من أجل متابعة وتنفيذ توصيات مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة، ولا سيما تلك المتعلقة بالموارد الجديدة والإضافية لأغراض التنمية، وإيجاد بيئة اقتصادية مواتية للنمو الاقتصادي المنتظم للبلدان النامية، وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والدراسة التقنية، والقضاء على الفقر، وإيجاد عمالة منتجة، وتمكين المرأة. وأكدوا أن الالتزام السياسي القوي ضروري لتنفيذ التعاون الدولي الراسخ من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، وكخطوة أولى أساسية، يجب على البلدان المتقدمة أن توفر موارد مالية إضافية جديدة لتنفيذ الالتزامات التي قدمت في هذه المؤتمرات.

٢١٦ - ولاحظ الوزراء مع الارتياح نتيجة المؤتمر العالمي للطاقة الشمسية المعقود في هاري في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في إطار موارد الطاقة الجديدة والمتجددة الملائمة للبيئة. وسوف تكون أعمال المتابعة بمثابة استكمال وتعزيز للجهود في مجال البيئة والتنمية، والعلم والتكنولوجيا، والتنمية الصناعية، والتعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد أحرزت بعض بلدان الحركة والبلدان النامية الأخرى تقدما كبيرا في تطوير موارد الطاقة الشمسية. وهو ما سوف يصبح أساسا للتعاون فيما بين البلدان النامية.

كاف - الحالة الحرجة في أفريقيا

٢١٧ - لاحظ الوزراء أنه برغم الجهود التي يبذلها كثير من البلدان الأفريقية وبرغم علامات التقدم في اقتصادياتها، لا تزال تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة. وطالبوا المجتمع الدولي بمواصلة دعمه للبلدان الأفريقية وكذلك بزيادة هذا الدعم لتمكينها من تحقيق النمو الاقتصادي المنتظم. وأكدوا من جديد ضرورة اتخاذ تدابير خاصة من أجل أفريقيا لاجتذاب مزيد من

الاستثمارات الخارجية والمعونة الإنمائية الرسمية، لتخفيف عبء الديون والقضاء على الفقر وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق وتعزيز قدراتها وتمكينها من التكامل بصورة متسقة داخل الاقتصاد العالمي.

٢١٨ - واعترف الوزراء بالتغيرات الايجابية التي تحدث في المنطقة الأفريقية خلال السنوات القليلة الماضية كما يتضح من الاستعراض المتوسط الأجل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. مع هذا، فإن الحالة الاقتصادية الاجتماعية في أفريقيا لا تزال حرجية، ولكي يتم تدعيم الانجازات الايجابية، من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي دعمه لجهود أفريقيا عن طريق توفير موارد جديدة وإضافية وتهيئة بيئة اقتصادية خارجية مواتية.

٢١٩ - وحث الوزراء المجتمع الدولي على إعادة تأكيد التزامه بالبحث عن حلول دائمة للتحديات الخطيرة التي تواجه القارة الأفريقية مع إيلاء اهتمام خاص، ضمن جملة أمور، للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي والتكامل، وإيجاد حلول دائمة لمشكلة الديون الخارجية في أفريقيا، وتنمية وتنويع اقتصاديات أفريقيا، وإتاحة مزيد من الفرص للوصول إلى الأسواق التجارية، وتدفقات الموارد ونقل التكنولوجيا.

٢٢٠ - وأحاط الوزراء علما بنتيجة استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وطالبوا المجتمع الدولي بتنفيذ الالتزام الجديد لضمان تحقيق أهداف برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا خلال الإطار الزمني للبرنامج.

٢٢١ - وحث الوزراء الحركة على دعم البلدان الأفريقية في جهودها لتنفيذ التزاماتها ضمن إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا وكذلك في ظل برنامج عمل القاهرة.

٢٢٢ - كذلك حث الوزراء على أن يتاح التمويل الجديد والإضافي للتمكين من تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا. ورحب الوزراء أيضا بجهود البلدان الأفريقية المختلفة في ميدان التنمية فيما يتعلق بمبادرة خاصة على نطاق المنظومة تبلغ قيمتها ٢٥ بليون دولار على مدى عشر سنوات لمساعدة أفريقيا، وطالبوا أعضاء الحركة بتقديم دعمهم للمبادرة الخاصة وللتدابير العلاجية المماثلة.

لام - حالة أقل البلدان نموا

٢٢٣ - أكد الوزراء من جديد اقتناعهم بأن العولمة وتحرير التجارة ينبغي أن يتيحا فرصا متكافئة لجميع البلدان وأن يمكننا البلدان النامية من القيام بدور أكثر إيجابية في الاقتصاد العالمي. ومن أجل التغلب على المخاطرة المحتملة لزعزعة الاستقرار والتهميش، طالبوا باتخاذ تدابير خاصة لتحقيق الأثر الإيجابي الأقصى من هذه العمليات بالنسبة لجميع البلدان النامية مع إيلاء اهتمام خاص لمصلحة أقل البلدان نموا.

٢٢٤ - وأحاط الوزراء علما بمؤتمر سنغافورة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، ونظرا لمبدأ التدابير الخاصة والتفضيلية الممنوحة للبلدان النامية، أكدوا على ضرورة التنفيذ الكامل والعاجل لاتفاقات مراكش، لا سيما في المجالات التي تهم البلدان النامية مثل المنسوجات والزراعة ذات الأهمية الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

٢٢٥ - واتفق الوزراء على أنه لكي تتم مواجهة تهمة أقل البلدان نموا وتحويله في الاتجاه العكسي يلزم اتخاذ تدابير خاصة لضمان إدماجها في الاقتصاد العالمي وتعزيز قدرتها على التنافس بصورة فعالة في مجال التجارة العالمية إلى جانب التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل باريس لصالح أقل البلدان نموا، ونتيجة الاستعراض العالمي النصفى وكذلك خطة العمل لأقل البلدان نموا والواردة في إعلان سنغافورة الوزاري في منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد شدد الوزراء على أهمية عقد اجتماع رفيع المستوى في حزيران/يونيه ١٩٩٧ بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة الدولية على أن تشارك فيه حكومات أقل البلدان نموا، ووكالات المعونة المختلفة والمؤسسات المتعددة الأطراف لاعتماد نهج متكامل يساعد هذه البلدان على زيادة فرصها التجارية.

٢٢٦ - ولاحظ الوزراء أيضا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب سوف يكون أداة مفيدة للغاية من أجل إعداد أقل البلدان نموا أثناء المرحلة الانتقالية. ولهذا الغرض ينبغي للبلدان النامية التي لديها القدرة على اقتسام خبراتها أن تقدم الدعم التقني وغيره من أشكال الدعم ذات الصلة بما في ذلك إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وإيجاد فرص للأسواق لمنتجات أقل البلدان نموا.

٢٢٧ - واعترف الوزراء بأن الاستثمار يعد من العناصر البارزة للتنمية الاقتصادية وتوفير العمالة في البلدان النامية. وبينما تعتبر الحاجة إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ذات أولوية عالية لاعطاء دفعة قوية لاقتصادات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، لإعدادها للتكامل ضمن النظام الاقتصادي العالمي الناشئ، فإن الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب يعتبر عنصراً لا يقل أهمية من أجل تحقيق هذا الغرض. وفي هذا السياق فإن الاستثمار المباشر من البلدان النامية المتقدمة وكذلك من البلدان المتقدمة النمو للبلدان النامية الأخرى وأقل البلدان نمواً ينطوي على أهمية كبيرة.

٢٢٨ - ولاحظ الوزراء أن تدفق الموارد فيما بين البلدان يشكل عنصراً رئيسياً للنمو. ولهذا ينبغي للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو أن تنسق استراتيجياتها وتنفذها من أجل التعجيل بالنمو العالمي وتشجيع التدفقات المنتظمة والكبيرة للمعونة الإنمائية الرسمية وتشجيع إقامة نظام للتعاون المالي قادر على خفض مستوى المشاكل المالية، مع مراعاة الوضع الضعيف الخاص لأقل البلدان نمواً.

٢٢٩ - ولاحظ الوزراء مع التقدير المبادرة الأخيرة التي اتخذها رئيس الحركة لإجراء مشاورات منتظمة مع رئيس مجموعة الـ ٧٧ بغية تبادل وجهات النظر بشأن القضايا المختلفة محل الاهتمام المشترك. وفي هذا السياق أعربوا عن تأييدهم لجهود رئيس الحركة لكي يعبر في مشاوراته مع رئيس مجموعة الـ ٧٧، عن مشاغل واهتمامات أقل البلدان نمواً نظراً لأنها البلدان الأكثر تضرراً من عملية العولمة الحالية.

ميم - الدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٣٠ - أكد الوزراء دعمهم الكامل لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي اعتمدته المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في بريدجتاون، بربادوس، في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ على مستوى المنظومة. وأكدوا من جديد ضرورة النص على توفير موارد مالية جديد وإضافية وكافية يمكن التنبؤ بها، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً بشروط ميسرة وتفضيلية وفقاً لما تم الاتفاق عليه، وتشجيع الترتيبات التجارية العادلة وغير التمييزية. ولاحظوا أيضاً ضرورة إجراء

تبادلات ملائمة فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وبينها وبين الدول الأخرى التي لديها تجارب إنمائية مماثلة بحاجة إلى تشجيع.

٢٣١ - ولاحظ الوزراء أن من المقرر إجراء استعراض كامل لبرنامج العمل في عام ١٩٩٩. وفي هذا السياق حثوا لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة وكذلك الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي تعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٧ على مواصلة دعمهما لبرنامج العمل وإعطائه دفعة جديدة، بما في ذلك تقديم توصيات بشأن الوسائل المحددة لدراسة جميع فصوله البارزة.

٢٣٢ - وأكد الوزراء مرة أخرى ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بإيلاء اهتمام خاص للحالة الحرجة في أفريقيا والمشكلات الخاصة لأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، والإسهام بصورة فعالة في حلها.

الفصل الرابع: القضايا الاجتماعية

ألف - التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر

٢٣٣ - أكد الوزراء على أن القضاء على الفقر يعد أولوية حاسمة بالنسبة للبلدان النامية، وقرروا التزامهم بالتخفيف عن القطاعات الفقيرة والضعيفة والمحرومة في مجتمعاته، عن طريق النمو الاقتصادي المتسارع والمنتظم عن طريق إجراءات موجهة خصيصا لهذه الفئات. وأكدوا على ضرورة إيجاد بيئة دولية داعمة وطالبوا البلدان المتقدمة النمو بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بتقديم موارد مالية إضافية. وطالب الوزراء أيضا جميع الوكالات والهيئات الدولية بإدراج نتيجة مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية ضمن برامجها وأنشطتها. وأعربوا كذلك عن ضرورة التنفيذ الكامل لقراري الجمعية العامة ١٦٧/٥٠ و ٢٠٢/٥١.

٢٣٤ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق لاستمرار عملية تهيش الفقراء، ولا سيما النساء، خاصة في أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية. وأكدوا من جديد أن القضاء على الفقر ضروري لضمان السلم والأمن في المدى البعيد وكذلك لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

٢٣٥ - واعترفوا بأن أفقر الفقراء لا يمكنهم أن يجنوا مزايا معظم برامج القضاء على الفقر. ولاحظوا أيضا أن قوى السوق لا يمكنها أن تتصدى لحالات الفقر المتدهورة. وفي هذا السياق، أشادوا بالبرامج الائتمانية الصغيرة التي أسهمت بقدر كبير في القضاء على الفقر وفي تمكين الفقراء، ولا سيما النساء.

٢٣٦ - وطالبوا البلدان الأعضاء بدعم خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة المعقود في مدينة واشنطن في شباط/فبراير ١٩٩٧ والتي تهدف إلى إنقاذ مائة مليون أسرة من أفقر الأسر في العالم، ولا سيما النساء، من الفقر بحلول عام ٢٠٠٥.

٢٣٧ - وشجع الوزراء التشكيل الحر للجمعيات التعاونية، والمؤسسات المجتمعية وغيرها من المؤسسات الشعبية، وجماعات الدعم المتبادل، وجمعيات الترفيه والرياضة، والمؤسسات المماثلة التي تسعى إلى تعزيز التكامل الاجتماعي، وتولي اهتماما خاصا لسياسات تأكيد المساواة والعدالة الاجتماعية.

باء - حقوق الإنسان

٢٣٨ - أشار وزراء الخارجية إلى موقف حركة عدم الانحياز من حقوق الإنسان كما جاء في مؤتمر القمة الحادي عشر لحركة عدم الانحياز المعقود في قرطاجنة، كولومبيا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وقرروا التزامهم بقضية تأكيد وحماية حقوق الإنسان. وأكدوا على أن جميع حقوق الإنسان عالمية ولا تقبل التجزئة ومتكاملة ومتراصة.

٢٣٩ - وبينما أكد الوزراء على أن جميع حقوق الإنسان لا تقبل التجزئة، أكدوا بشكل خاص على أهمية حق جميع الشعوب في التنمية كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، ورحبوا باتخاذ قرار الجمعية العامة ٩٩/٥١ بشأن الحق في التنمية.

٢٤٠ - وأكد الوزراء على أن قضايا حقوق الإنسان يجب التصدي لها ضمن سياق عالمي عن طريق حوار بناء يقوم على الموضوعية واحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، والحياد واللاانتقائية باعتبارها مبادئ توجيهية، مع مراعاة الخصائص السياسية والتاريخية والاجتماعية والدينية والسياسية لكل بلد. وينبغي استبعاد استغلال حقوق الإنسان لأغراض سياسية، بما في ذلك استهداف بلدان بذاتها بصورة انتقائية ولاعتبارات خارجية. وأكدوا على أنه يجب على أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة التي تتناول أنشطتها حقوق الإنسان أن تقوم بتنسيق أنشطة حقوق الإنسان.

٢٤١ - وأكدوا أن الفقر والنزاع الاجتماعي يشكلان انتهاكا لكرامة الإنسان. ومن واجب الدول أن تعمل على تشجيع الجهود الرامية إلى محاربة الفقر الشديد وتشجيع مشاركة أفقر الشعوب في عملية صنع القرار.

٢٤٢ - وينبغي لكل دولة أن توفر إطارا فعالا لحماية وتأكيد حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وغيرها من الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك إطارا لوسائل الانتصاف للتصدي للمظالم أو الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان. وأكدوا في هذا السياق من جديد الدور الهام والبناء الذي تقوم به المؤسسات الوطنية المستقلة لتأكيد وحماية حقوق

الإنسان، وشددوا على ضرورة بذل كل جهد لضمان حياد المؤسسات الوطنية وموضوعيتها، واعترفوا بأنه من حق كل دولة أن تختار الإطار الخاص بالمؤسسات الوطنية التي تعتبر أنسب محفل لتلبية الحاجات الخاصة على المستوى الوطني.

٢٤٣ - وطالب الوزراء الدول بأن تعمل على أن توفر نظمها الدستورية والقانونية الداخلية ضمانات لحرية الفكر والضمير والديانة والعقيدة للجميع دون تمييز، مع مراعاة الأوضاع الخاصة بكل بلد. ونددوا بصورة قاطعة بجميع أعمال العنف والأنشطة التي تنتهك حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية والتسامح والتعددية.

٢٤٤ - ورحب الوزراء باتخاذ قرار الجمعية العامة ١٠٠/٥١ المعنون "تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان" وطالبوا باستمرار المشاورات حول ضرورة تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان عن طريق حوار حقيقي وبناء على أساس الاحترام المتبادل والمساواة بين الدول.

٢٤٥ - ووجه الوزراء اهتماما خاصا إلى ضرورة ترشيد أعمال آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بغية تجنب ازدواجية التفويضات الفردية وتشجيع توافق الآراء عن طريق نظام معزز للتشاور، وأكدوا أيضا الحاجة إلى إيجاد توازن إقليمي في تشكيل وتكوين جميع أجهزة حقوق الإنسان ولا سيما مركز حقوق الإنسان، عن طريق تعيين أفراد من البلدان النامية.

٢٤٦ - وأكد الوزراء على الحاجة إلى أن يتم تعيين المفوض السامي القادم لحقوق الإنسان من أحد البلدان النامية.

٢٤٧ - وأشار الوزراء إلى قرار الجمعية العامة ١٠٣/٥١ المعنون "حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد"، وأكدوا من جديد على أن حقوق الإنسان ينبغي ألا تستخدم كأداة للضغط السياسي لا سيما ضد بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى.

٢٤٨ - وطالب الوزراء بالتنفيذ الكامل لقرارات ومقررات اليونسكو المتعلقة باستعادة الملكية الثقافية للشعوب التي كانت خاضعة في السابق للحكم الاستعماري وحثوا على دفع التعويضات المنطبقة.

٢٤٩ - وأدان الوزراء بصورة قاطعة الإرهاب الدولي بوصفه عملاً إجرامياً ولاحظوا أن الإرهاب يهدد الوحدة الإقليمية للدول وأمنها بسبب أعمال الإرهاب التي تتم داخل دول أخرى، لا سيما تلك التي تنتهك حقوق الإنسان وخاصة حق جميع المواطنين في الحياة، والتي تقوض البنية الأساسية المادية والاقتصادية، وتحاول زعزعة استقرار الحكومات المشككة بصورة شرعية. وأعربوا عن تصميمهم على اتخاذ تدابير سريعة وفعالة للقضاء على الإرهاب الدولي، وحثوا جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ملاحقة مرتكبي مثل هذه الأعمال أو تسليمهم إذا اقتضى الأمر، ومنع تنظيم الإرهاب أو التحريض عليه ضد دول ثالثة أخرى من داخل أراضيها أو خارجها. وأكد الوزراء من جديد دعمهم لقرار الجمعية العامة ٥١/٤٦ بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ الذي يدين بصورة قاطعة جميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب أينما ارتكبت وبصرف النظر عما يرتكبها باعتبارها أعمالاً إجرامية، وطالبوا جميع الدول بأن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وتمتنع عن تنظيم الأعمال الإرهابية في دول أخرى أو التحريض عليها أو مساعدتها أو المشاركة فيها، أو التغاضي عن الأنشطة التي تتم داخل أراضيها والموجهة نحو ارتكاب مثل هذه الأعمال أو تشجيع هذه الأنشطة.

٢٥٠ - وطالب الوزراء كذلك جميع الدول بالموافقة من حيث المبدأ على عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لتعريف الإرهاب، وللتمييز بينه وبين الكفاح من أجل التحرر الوطني، والتوصل إلى تدابير شاملة وفعالة للقيام بأعمال منسقة. وأدانوا أيضاً الأعمال الوحشية التي ترتكب ضد الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي باعتباره من أخطر أشكال الإرهاب. وندد الوزراء باستخدام سلطة الدولة في القمع وارتكاب أعمال العنف ضد المدنيين الأبرياء الذين يكافحون ضد الاحتلال الأجنبي لممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وأكدوا على حرمة هذا الحق وطالبوا، في هذا العصر الذي يتسم بالحرية والديمقراطية الواسعة، بضرورة السماح للشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي بأن تقرر مصيرها بحرية. وفي هذا السياق، أكدوا أيضاً من جديد الموقف المبدئي للحركة وهو أن كفاح الشعوب الخاضعة للاستعمار أو السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي من أجل تقرير المصير لا يشكل إرهاباً.

٢٥١ - ورحب الوزراء مع الارتياح باتخاذ قرار الجمعية العامة ١٨٦/٥٠ المعنون "حقوق الإنسان والإرهاب"، وأعربوا من جديد عن قلقهم بسبب الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان من جانب الجماعات الإرهابية، وقرروا إدانتهم لجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته.

جيم - المراقبة الدولية للمخدرات

٢٥٢ - رحب الوزراء بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٨ مكرسة لمكافحة انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار فيها وتوزيعها بصورة غير مشروعة، ومكافحة الجرائم المتصلة بالمخدرات. وفي هذا الصدد، أكدوا من جديد تصميمهم على تحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بجميع الأهداف الواردة في القرار ٦٤/٥١ بالنسبة للآثار الاستثنائية، على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة في التصدي لجوانب العرض والطلب الخاص بالاتجار غير المشروع في المخدرات، وقرروا أيضا الالتزام الذي تم التعهد به في مؤتمر القمة الحادي عشر لتعزيز التعاون الدولي من أجل القضاء على الصلات المتزايدة والخطيرة بين المجموعات الإرهابية والاتجار غير المشروع بالمخدرات وعصاباتا شبة العسكرية، والجماعات الإجرامية المسلحة الأخرى، التي لجأت إلى جميع أنواع العنف وبذلك تفوض المؤسسات الديمقراطية للدول وتنتهك حقوق الإنسان الأساسية. وطالبوا باعتماد تدابير فعالة لتقييد تهريب الأسلحة الصغيرة التي ترتبط بتجارة المخدرات والتي تؤدي إلى مستويات غير مقبولة من الجريمة والعنف تؤثر على الأمن الوطني وعلى اقتصاديات كثير من الدول.

٢٥٣ - وطالب الوزراء المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية باتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء غسل الأموال الناتجة من تجارة المخدرات والتي تؤثر أيضا على النطاق المالي الدولي.

٢٥٤ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ من الآثار المدمرة التي يتعرض لها المجتمع، ولا سيما الشباب، من جراء استخدام المخدرات والمؤثرات العقلية وانتاجها والاتجار فيها وتوزيعها بطرق غير مشروعة، وجددوا التزامهم بمكافحة انتاج المخدرات والاتجار فيها وتوزيعها واستهلاكها في جميع المراحل وبكل الوسائل، وكذلك مكافحة غسل الأموال، والاتجار في الأسلحة والذخيرة والمتفجرات، وانتشار السلائف والمواد الكيميائية الأساسية.

٢٥٥ - وأكدوا أن سلسلة المخدرات غير المشروعة تبدأ بتجارة السلائف والمواد الكيميائية الأساسية التي لا تخضع لرقابة كافية من أجل انتاج العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، وتكتمل بغسل الأموال عن طريق القنوات المالية والتجارية الدولية. ولهذا رأوا أن مشكلة المخدرات، بسبب طبيعتها العالمية، لا يمكن معالجتها بصورة فعالة إلا عن طريق التعاون الدولي القائم على مبدأ

المشاركة في المسؤولية بحيث تتخذ تدابير وطنية تكون لها أصداء عالمية ومتكاملة ومتوازنة تجاه مشاكل المخدرات غير المشروعة.

٢٥٦ - واعتبر الوزراء ظاهرة المخدرات غير المشروعة تهديدا مشتركا، وطالبوا بالتزام جميع أعضاء المجتمع الدولي بحلها، ورفضوا الشكل غير المتوازن وغير المتكافئ والانتقائي الذي تحاول به بعض البلدان المتقدمة النمو إلقاء المسؤولية الرئيسية على بلدان معينة لاعتبارات سياسية.

٢٥٧ - ونظرا لأن الفقر يكمن وراء زراعة المحاصيل غير المشروعة، طالب الوزراء بزيادة التعاون الدولي في مجال البرامج الإنمائية البديلة، واستعادة البيئة في مناطق زراعة المحاصيل غير المشروعة.

٢٥٨ - وطالب الوزراء برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والبلدان المتقدمة النمو بأن تقدم الدعم الكامل للبلدان النامية في مكافحتها للمخدرات غير المشروعة، عن طريق تزويدها بالمساعدات المالية والتقنية الملائمة.

دال - النهوض بالمرأة

٢٥٩ - رحب الوزراء بإعلان ومنهاج عمل بيجين الذي وضعه المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وأعلنوا أن النهوض بالمرأة ينطوي على أهمية حاسمة بالنسبة للتنمية وحماية البيئة وتعزيز السلام والعدالة الاجتماعية في العالم. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترح الوزراء نهجا كليا خلال الدورة الكاملة لحياة المرأة لتشجيع تمتع النساء والفتيات تمتعا كاملا بجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك تمكين المرأة واستقلالها الاقتصادي وكرروا تأكيد التزام حكوماتهم بما يلي:

- توفير موارد بشرية ومالية لتمكين المرأة، وإدماج منظور نزع الجنس في المناقشات المتصلة بالميزانية والمتعلقة بالسياسات والبرامج وكذلك توفير التمويل الكافي لبرامج معينة من أجل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل؛

- تنفيذ برامج محددة للقضاء على الفقر والامية، وضمان حصول المرأة بصورة متكافئة على فرص التعليم والتدريب والعمل وتشجيع الأنشطة التجارية، وحثوا المجتمع الدولي بقوة على دعم الجهود الوطنية من أجل النهوض بالمرأة في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نمواً؛

- تشجيع الأعضاء على اتخاذ إجراء منسق من أجل إقامة عالم يسوده السلم والعدالة والإنسانية ويقوم على أساس جميع حقوق الإنسان بما في ذلك مبدأ المساواة بين جميع الناس من جميع الأعمار ومن كافة مجالات الحياة؛

- تشجيع الدعم والمشاركة من جانب طائفة عريضة ومتنوعة العناصر الدولية الفاعلة بما في ذلك الهيئات التشريعية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والمنظمات النسائية غير الحكومية، وتعزيز التعاون بينها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

- تعزيز دور المرأة في عملية التنمية ومشاركتها الكاملة على أساس المساواة في صنع القرار على جميع المستويات.

٢٦٠ - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم وتأييدهم لخطة العمل والاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر عموم أفريقيا المعني بالسلم والجنسين والتنمية المعقود في كيغالي، رواندا في الفترة ما بين ١ و ٣ آذار/ مارس ١٩٩٧ تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، كمتابعة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٢٦١ - وأعرب الوزراء عن اقتناعهم بأن البرامج التعليمية والصحية بحاجة إلى أن تركز بصورة أكبر على المرأة ولا سيما الطفلة. وبنفس المعيار، فإن محاربة الفقر ولا سيما الفقر الريفي، يجب أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للمرأة. وفضلاً عن هذا، فإن تعزيز دور المرأة في عملية التنمية، وزيادة مشاركتها في صنع القرار على كافة المستويات، يعد أمراً بالغ الأهمية. وأكدوا على أن إيجاد بيئة دولية مواتية يسهم في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ويعجل بهذه العملية.

٢٦٢ - وأعرب الوزراء عن استيائهم البالغ إزاء تصاعد حالات تعرض المرأة للمخاطر، وبخاصة أثناء الصراعات المسلحة، ومواصلة استخدام الاغتصاب من جانب أطراف الصراع بوصفه أداة للحرب، وممارسة التطهير العرقي والإرهاب. وطلبوا من البلدان اتخاذ ما يلزم من تدابير من أجل وضع حد فوري لمثل هذه الممارسات.

٢٦٣ - وتعهد الوزراء بمحاربة التمييز ضد المرأة، وبالقضاء على أسوأ مظاهره، مثل العنف البدني، والتحرش الجنسي الموجد ضد الفتيات والنساء. كما دعوا الدول الأعضاء في الحركة التي لم تصدق بعد على اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة إلى أن تبادر إلى ذلك تحقيقاً لهدف التصديق العالمي بحلول عام ٢٠٠٠.

٢٦٤ - وأدان الوزراء أيضاً الوحشية والعنف في عمليات أخذ الرهائن، واستخدام النساء والأطفال بصفة خاصة كدروع بشرية.

هاء - حالة الأطفال

٢٦٥ - أعرب الوزراء عن ارتياحهم للمبادرات التي اتخذها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة لحماية الطفل وتنميته. فقد طالب مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل المعقود في نيويورك في عام ١٩٩٠ والإعلان العالمي وخطة العمل الصادرين عن هذا المؤتمر بوضع خطط عمل وطنية ذات أهداف يمكن تنفيذها في إطار زمني محدد. وحث الوزراء جميع الأعضاء على العمل بهمة من أجل تنفيذ خطط العمل الخاصة بهم وطالبوا المجتمع الدولي بدعم جهودهم.

٢٦٦ - ولاحظوا مع الارتياح أن اتفاقية حقوق الطفل تقترب من الحصول على تصديق عالمي، وحثوا جميع الأعضاء المتبقين، الذين لم يصدقوا على الاتفاقية، على المبادرة بالتصديق عليها أو الانضمام إليها دون مزيد من الإبطاء. وتعهدوا أيضاً بتنفيذ هذه الاتفاقية بالكامل وبصورة فعالة، بما في ذلك الوفاء بالتزامات تقديم التقارير.

٢٦٧ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي لا تحتل والتي يواجهها الأطفال، ولا سيما الأطفال الذين يعيشون ظروفًا عصيبة. وأعربوا عن قلقهم بشكل خاص

لمواصلة استغلال الأطفال في المطبوعات الخلية والبغاء، وفي الاتجار بالمخدرات، وكذلك لمعانة الأطفال اللاجئين والمشردين. وطالبوا باتخاذ خطوات عاجلة، ولا سيما في إطار التعاون الدولي، للتصدي لهذه المشكلة.

٢٦٨ - وأعرب الوزراء أيضا عن قلقهم العميق إزاء الأوضاع العسيرة التي يمر بها أعداد غفيرة من الأطفال من الضحايا الأبرياء للصراعات المسلحة، القائمة في أجزاء كثيرة من العالم، وبسبب تجنيد وتنظيم واستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة. ونددوا بهذه الممارسة اللاإنسانية. وحثوا جميع الدول على الامتناع عن تجنيد أو تسليح الأطفال، وطالبوها بدعم العمل من أجل وضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة.

٢٦٩ - وحث الوزراء جميع الأعضاء على أن يحظروا بشكل فعال توظيف الأطفال في الأعمال الخطرة، والقضاء على عمالة الأطفال، وذلك عن طريق وضع سياسة شاملة، تتضمن في جملة أمور، تشجيع إرسال الأطفال إلى المدارس، وبقائهم في النظام التعليمي عن طريق نهج مبتكرة، والقضاء على الفقر الأسري الذي يعد السبب الرئيسي لعمالة الأطفال.

واو - الشباب

٢٧٠ - رأى الوزراء أنه من الضروري إنكاء الوعي فيما بين شباب بلدان عدم الانحياز بأهداف الحركة وتشجيع عمليات التبادل والتفاعل فيما بين شباب الدول الأعضاء. وأعربوا عن قلقهم إزاء بعض المشاكل التي تواجه الشباب والمرأة، مثل المخدرات والبطالة. وفي هذا السياق، حثوا الحكومات والمنظمات الدولية المعنية على تكريس جهود أكبر للمجالات العشرة ذات الأولوية الواردة في برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، وهي التعليم والعمالة والجوع والفقر والصحة والبيئة، وإساءة استعمال المخدرات وجنوح الشباب، وأنشطة أوقات الفراغ، والفتيات والنساء والمشاركة الكاملة والفعالة للشباب في حياة المجتمع.

زاي - العنصرية والتمييز العنصري

٢٧١ - احتلت مناهضة التمييز العنصري والقضاء على جميع أشكال الاستغلال والظلم أولوية عليا في جدول أعمال الحركة. وكانت الحركة في صدارة الكفاح الناجح ضد الفصل العنصري غير أن

الوزراء لاحظوا اتجاهات مثيرة للقلق تتعلق بالأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب. وأكدوا على أن العمال المهاجرين وأفراد أسرهم يحتاجون إلى اهتمام خاص في هذا الصدد. وحثوا جميع الدول، ولا سيما البلدان النامية على التعاون بصورة أوثق مع المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، واتخاذ جميع الخطوات، ولا سيما الخطوات التشريعية والإدارية والتعليمية لمكافحة الأشكال الجديدة من العنصرية. وطالبوا الأعضاء أيضا بالمساعدة على ترويج أهداف العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. وأكدوا ضرورة عقد مؤتمر عالمي في أسرع وقت ممكن لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري والعنصرية وكراهية الأجانب وأشكال عدم التسامح المعاصرة الأخرى المرتبطة بها.

٢٧٢ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ لأعمال العنف المرتبطة بظاهرة كراهية الأجانب والأشكال الأخرى المعاصرة للتمييز والتمييز العنصري.

حاء - الأعمال الإنسانية

٢٧٣ - أكد الوزراء أهمية تعزيز الاحترام للمبادئ الإنسانية المعترف بها عالميا والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما تلك المبادئ الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافيين لعام ١٩٧٧. ودعوا الدول التي لم تصدق أو تنضم بعد إلى البروتوكولين الإضافيين لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ بأن تبادر إلى ذلك.

٢٧٤ - ورأى الوزراء أنه من الضروري الفصل بين الأعمال الإنسانية وعمليات حفظ السلام وإنفاذ السلام التابعة للأمم المتحدة وكذلك الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية. ومن أجل متابعة استقلال الأعمال الإنسانية وحيادها وعدم تحيزها، يجب أن تكون هذه الأعمال منفصلة ومستقلة عن الأعمال السياسية أو العسكرية، وفقا للولايات الخاصة لكل منها مع مراعاة احترام القوانين الإنسانية الدولية.

٢٧٥ - وأكد الوزراء أن المساعدة الإنسانية ليست بديلا للمساعدة الإنمائية ولا توفر حلا دائما لهذه المشاكل التي تمثل أساس الحاجة لتقديم المساعدات الطارئة. وفي هذا السياق أعلنوا أن

الموارد المالية والمادية والإنسانية المكرسة للمساعدات الطارئة ينبغي ألا تؤخذ من الأموال الموجهة للمساعدة الإنمائية.

طاء - الهجرة الدولية والتنمية

٢٧٦ - أعرب الوزراء عن قلقهم لظهور سياسات صارمة للهجرة في مختلف البلدان المتقدمة النمو تفيد بدرجة خطيرة من حرية انتقال الأفراد وتؤدي إلى كراهية الأجانب. وأعربوا أيضا عن قلقهم العميق إزاء قوانين ولوائح الهجرة الجديدة التي اعتمدتها مؤخرا بعض البلدان المتقدمة النمو والتي يمكن أن تؤدي إلى ترحيل جماعي للمهاجرين من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى، وإلى انتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية. وطالبوا تلك البلدان المتقدمة بأن تأخذ في اعتبارها بصورة كاملة الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إليها عمليات الترحيل بالنسبة للبلدان النامية المتضررة، ولا سيما تلك البلدان التي تواجه أعباء ديون ثقيلة وحالات بطالة عالية. وأكد الوزراء ضرورة إيلاء الاهتمام الواجب للمهاجرين وعائلاتهم في البلدان المضيفة وفقا للصكوك الدولية ذات الصلة. وطالبوا أيضا البلدان المضيفة بأن تكفل حماية المهاجرين وأسرتهم من جميع أنواع العنصرية والتمييز والعنف.

موعد ومكان انعقاد مؤتمر القمة القادم

٢٧٧ - رحب الوزراء بالعرض الذي تقدمت به حكومة جنوب أفريقيا لاستضافة مؤتمر القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز وطالبوا جميع بلدان الحركة بأن تشارك بإيجابية في ذلك المؤتمر الهام.

— — — — —